التحكيم التجارى الدولي عنصر جذب للاستثمار الاجنبى لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة

إعداد

الباحث / طه سيد احمد حنفي

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد العاشر يوليو–2024

ملخص عربي

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور التحكيم التجارى الدولي فى تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة.

"توصلت العديد من الدراسات إلى أن للتحكيم التجاري الدولي دورًا بارزًا في فض المنازعات الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يُشدد على ضرورة لدول العالم العربي وضع تشريعات واتفاقيات لحماية الاستثمار الأجنبي وجذبه، والعمل على المحافظة عليه. كما تعمل الدول على وضع آليات لتشجيع اللجوء إلى التحكيم الدولي كوسيلة مثلى لحماية عقود الاستثمار."

وينبغي على الدول العربية، وبشكل خاص مصر بعد موافقتها على التحكيم، أن لا تتنصل منه بحجة عدم قابلية موضوع النزاع للفصل فيه بواسطة التحكيم، أو بزعم أن التحكيم يمس بسيادتها.

ويجب على الدول النامية محاولة حث الدول المتقدمة من اجل مد نطاق الاعفاءات التى تمنحها منظمة التجارة العالمية.

إن التحكيم علم قائم بذاته، وبالتالي يجب أن يدرس في الجامعات العربية كمادة فرضتها ضرورة العصر كما يجب تشجيع الشركات والمؤسسات الكبرى على ضرورة اللجوء إلى التحكيم وتعميمه والتعريف به وجعله في متناول الجميع

و لابد من إعداد كوادر وخبرات وطنية للاستعانة بهم في المنازعات التجارية التي تكون الدول النامية طرفا فيها، من أجل تجنب التكلفة العالية للمحكمين، ويكون إعداد هذه الكوادر من خلال إلحاق خريجي الجامعات بدورات متخصصة بمراكز التحكيم التجاري الدولي، مع تطوير مناهج التعليم التجاري ليواكب المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: التحكيم التجاري الدولي – الشركات متعددة الجنسيات – فض منازعات الاستثمار – الإستثمار الاجنبي – معاهدات وإتفاقيات الامم المتحدة – التنمية الاقتصادية – التنمية الاقتصادية– التنمية المستدامة – الاوكسيد – قواعد الاونسيترال – قواعد اليونيسدور – استراتجية مصر ٢٠٣٠

Summary

This study aimed to identify the role of international commercial arbitration in achieving sustainable economic development.

"Many studies have found that international commercial arbitration plays a prominent role in settling investment disputes and achieving sustainable economic development. Stresses the need for the countries of the Arab world to develop legislation and agreements to protect and attract foreign investment, and work to preserve it. States are also working to develop mechanisms to encourage the use of international arbitration as an ideal means of protecting investment contracts."

Arab states, particularly Egypt, should not disavow it on the grounds that the subject matter of the dispute is not adjudicable by arbitration, or on the grounds that the arbitration infringes on their sovereignty.

Developing countries should try to urge developed countries to extend WTO waivers.

Arbitration is a science in its own right, and therefore it must be taught in Arab universities as a subject imposed by the necessity of the times, and major companies and institutions must be encouraged to resort to arbitration, circulate it, introduce it and make it accessible to all.

It is necessary to prepare national cadres and expertise to be used in commercial disputes in which developing countries are a party, in order to avoid the high cost of arbitrators, and the preparation of these cadres is through the enrollment of university graduates in specialized courses in international commercial arbitration centers, with the development of commercial education curricula to keep pace with contemporary economic variables.

Keywords: International Commercial Arbitration - Multinational Companies - Settlement of Investment Disputes - Foreign Investment - United Nations Treaties and Conventions - Economic Development - Economic Development - Sustainable Development - Oxide - UNCITRAL Rules - UNIDOR Rules - Egypt Strategy 2030

١ – المقدمة:

"تسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذو تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، حيث يسهم في نقل الخبرات وتطوير الآليات العملية للاقتصاد المضيف. برزت مكانة التنمية المستدامة على الصعيد الدولي منذ التسعينيات، حيث أصبحت من ضمن أهم متطلبات الدول. يتطلب تحقيق التنمية المستدامة عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة أو ترك الأعباء المالية للأجيال اللاحقة. لضمان توحيد المفاهيم في هذا السياق، تأسست هيئات مستقلة لتعزيز التنمية المستدامة من جميع الجوانب، سواء بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية. تشجيع الاستثمار الأجنبي يتطلب تذليل العقبات وإضافة ميزات تشجع المستثمر على المساهمة بشكل غير مباشر في تعزيز البيئة وتنمية الفرد وزيادة نسبة التوطين وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل التحكيم التجاري الدولي أحد الحلول لضمان الثقة للمستثمر الأجنبي، الذي قد يكون غير ملم بقوانين الدولة التي يرغب في الاستثمار بها."

ويبحث الباحث في العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، ويسلط الضوء على خصوصية عقود الاستثمار التي تتم بين

الجانب العام، وهو الدولة أو إحدى المؤسسات التابعة لها، والجانب الخاص الأجنبي. تتمثل المشكلة الرئيسية في كيفية تحقيق توازن بين الأهداف العامة للدولة المضيفة، مثل التنمية الاقتصادية والمستدامة، وبين مصالح وأهداف المستثمر الأجنبي.

٢- مشكلة البحث:

يتناول موضوع الدراسة دورالتحكيم التجارى الدولي فى فض منازعات الإستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة بإعتبار أن دور تفعيل التحكيم التجاري الدولي هو عنصر جاذب لهذه الإستثمارات الأجنبية، وبالتالي يمكن القول أن مشكلة الدراسة تتضح من خلال كشف الغموض الذي يكتنف دور التحكيم الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والذي يقودنا الي التسأولات التالية:

- ماهية التحكيم التجاري الدولي ومميزاته وعيوبه وانواعه ؟
- ماهي معاييرالتميز بين التحكيم الداخلى والتحكيم الدولي،التحكيم الخاص والمؤسسي؟
- ما هي أهم نظرياته ونطاق سريانه والاسس القانونية لاختيار المحكمين؟
- ما هي سياسات الإستثمار الاجنبي فى ضوء الإلتزام بالمعاييرالدولية الواردة فى العقد النموذجي للامم المتحدة

والمتعلقة بالحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة ؟

- ما هو تاثير التحكيم التجارى الدولي كعنصر جذب وداعم للإستثمارات الأجنبية ؟
- ما هي خصائص التحكيم فى منازعات عقود الإستثمار الدولي واثرها على دعم النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية؟
- دور التحكيم التجاري الدولي كعنصر جاذب للإستثمارت الأجنبية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامه؟

٣ – أهمية البحث:

الأهمية العلمية

لم يحظ موضوع التحكيم التجاري الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالاهتمام الكافي في البيئة البحثية العربية. ولعل هذا البحث يسعى إلى المساهمة في سد الفجوة في المكتبة العربية من الدراسات والأبحاث حول موضوع التحكيم التجاري الدولي كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعود على الدولة المضيفة بعوائد تنموية اقتصادية متوازنة مع أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في الدول النامية وبشكل خاص جمهورية مصر العربية.

الأهمية العملية

عَلَمَنا أساتذتنا في الاقتصاد، أن جذب الإستثمارات الأجنبية أحد أهم الركائز التى تسعى لها الدول الأجنبية بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة والتى تساعد الاقتصاد في أي دولة على النمو ولن يتم ذلك إلا من خلال بعث الطمائنينه الى قلوب المستثمرين وتشجيعهم على الإستثمارت وضخ روؤس أموالهم داخل الدولة بمنحهم بعض الضمانات. لذلك تعرضت الدراسة لبيان مدى أهمية دور التحكيم التجارى الدولي فى فض المنازعات الإستثمارية التى يكون فيها المستثمر الاجنبي طرف يرغب فى ضمان أمواله وبيان ذلك على المحافظة على موارد الدولة ومقدراتها ومساعدتها على التنمية الإقتصادية والمستدامة على حد سواء

لذلك، أشارت الدراسة إلى أهمية الاستثمار ودوره الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة. فالاستثمار يعد عنصراً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، وبالتالي يساهم في تعزيز التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاحترام البيئي والاجتماعي. وقد أظهرت الدراسات العديدة أن التحكيم الدولي يلعب دوراً فعّالاً في فض المنازعات الاستثمارية وتعزيز الثقة بين المستثمرين والدول المضيفة. فعندما يكون هناك نظام فعّال لحل النزاعات، يتيح ذلك

للمستثمرين الاستمرار في استثماراتهم دون تعرضها للمخاطر، وبالتالي يشجع على زيادة الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية للدول، وبالأخص النامية. وإلى جانب ذلك، يسهم التحكيم الدولي في المحافظة على موارد الدول وتطويرها المستدام، من خلال تعزيز الثقة في بيئة استثمارية مستقرة وموثوقة [١]

كما تهدف الدراسه إلى تعميق مفهوم التحكيم بشقيه الوطني والدولي والتطرق الى أنه أصبح ضروره ملحه وأساسيه لجذب الإستثمار الاجنبي وتشجيعه لتهيئه مناخ جاذب للاستثمار والأموال الأجنبيه والذي سينعكس بدوره على التنميه المستدامه نظرا لما في عقود الإستثمار الاجنبيه من مراعاه للمعايير العالميه للاثر البيئي للمشروعات وايضا كلما زادت الإستثمارات وخاصه في الدول الناميه قلت معها مشاكل الفقر وارتقى التعليم. فمع زياده الموارد والإستثمارات الاجنبيه وتعبئه تلك الموارد لتهيئة بيئه إستثماريه مواتيه تجذب

[١] – النعماني، سعد عبد العزيز، المركز القانوني للمستثمر الاجنبي فى اليمن ومصر، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الاولي، القاهرة،عام ٢٠٠٢، ص ٧٦ – ٧٩.

كثيرا من الإستثمارات بالاضافة الى التمكن من وضع سبل لتاسيس الأنشطه التجاريه والإستثماريه طبقا للمعايير العالميه ومنظمه الاونسترال مع ازاله أهم معوقات تدفق التجاره الدوليه

٤ – أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي:

- توضيح دور التحكيم التجاري الدولي في تحقيق التنمية المستدامة
- دور الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية

٤ – فروض البحث:

ف / ١ وجود علاقة بين التحكيم التجاري الدولي وعقود الاستثمار الاجنبي.

ف / ٢ وجود علاقة بين التحكيم التجارى الدولي والتنمية الاقتصادية والمستدامة.

٥ – متغيرات الدراسة

يوضح الشكل التالي متغيرات الدراسة والعلاقة بينهم

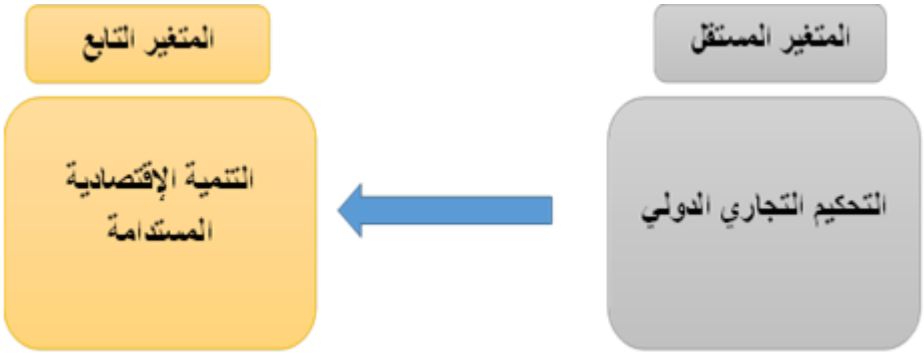

الشكل يوضح هيكل متغيرات الدراسة

المصدر من اعداد الباحث

٦– حدود الدراسة:

تشمل الدراسة الحدود التالية:

تتحدد الدراسة بالحدود المكانية والبشرية والزمانية التالية: –

١ – **الحدود المكانية:** الدول النامية وخاصة جمهورية مصر العربية

٢– **الحدود الزمانية: من عام** ١٩٧١م حتى عام ٢٠٢٢م.

٧– مصطلحات الدراسة:

التنمية الاقتصادية (tEconomic developmen): تمثل عملية شاملة لتعزيز نمو الاقتصادات الوطنية وتحسين مستوى الحياة للمواطنين، وتهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي

والبيئي. تعتمد هذه العملية على تنفيذ سياسات وخطط تنموية تشمل مجموعة متنوعة من الإجراءات، من بينها جذب الاستثمارات وروؤس الأموال الأجنبية. يعد استقطاب الاستثمارات الأجنبية جزءًا أساسيًا من هذه العملية، حيث يمكن لهذه الاستثمارات أن تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر وقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. يعتبر هذا النهج الاستدامة للتنمية أساسيًا للمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة وضمان استمرارية النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

تلعب قواعد الأونسيترال واتفاقيات الاوكسيد دورًا هامًا في توفير بيئة قانونية مواتية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الدولية. تسهم هذه الآليات في تعزيز الثقة بين المستثمرين والدول المستضيفة، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويشجع على جذب المزيد من الاستثمارات، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الازدهار المستدام للدول.

الاطار المعرفي للدراسة:

التحكيم التجاري الدولي (المتغير المستقل)

مقدمة

شهدت العلاقات الدوليه الخاصه تطوراً هائلا في العصر الحديث بعد ان إحتلت التجاره الدوليه مركز الصداره في هذه العلاقات فقد أدى التطور الهائل في العلاقات الاقتصاديه الدوليه وانتشارها واتساع أفاق التبادل التجاري الدولي إلى ظهور العديد من المنازعات المترتبه عن هذه العلاقات الخاصه ذات العنصر الاجنبي التي تخضع في تسويتها للقانون الدولي الخاص. حيث صاحب الإنتشار والتطور المتزايد في حجم التبادل التجاري على المستوى الدولي زياده معدلات المنازعات الناجمه عن هذه التجاره خاصه في ظل تشعب العلاقات التجاريه والإقتصاديه وتضارب مصالحها وأهدافها الامر الذي استدعى البحث على طريقه بديله عن اللجوء إلى القضاء لتسويه منازعتها بطريقه تتماشى مع طبيعه تلك المعاملات وما تتميز به من خصوصيه العلاقات الإقتصاديه الدوليه الحديثه وأنها قائمه على إستقرار المعاملات من أجل زياده حجمها وبما يتناسب مع تحقيق العداله السريعه التي تتطلبها هذه المعاملات وتسهيل حجم المنازعات التي قد تنشا عنها وتحض اي عراقيل قد تقف امام النمو المتسارع للعلاقات الاقتصاديه الدوليه.

فالاصل ان المنازعات التي تنشا بين الأطراف بصفه عامه تعرض على المحاكم القضائيه التي تقيمها الدوله للفصل فيها والدوله ايضا تختار قادتها وتسن لهم التشريعات وتضع لهم القوانين التي تطبق للفصل في تلك المنازعات حيث ان مهمه إقامه العداله بين الناس والفصل في المنازعات التي قد تنشا بينهما إنما هي من الواجبات الاساسيه المنوط بها الدوله باعتبار القضاء مظهر من مظاهر سياده الدوله وحق للتقاضي مكفول للجميع وفقا للقانون

القواعد الدولية للتحكيم التجاري الدولي (قواعد الأونسيترال للتحكيم)

قواعد الأونسيترال للتحكيم بدأت مسيرتها في عام ١٩٧٦ وشهدت تطورات وتعديلات على مر السنين لتواكب التغيرات في ممارسة التحكيم الدولي. وتهدف هذه التعديلات إلى تعزيز كفاءة عمليات التحكيم بموجب هذه القواعد دون تغيير جوهري في البنية الأساسية للقواعد.

ويعكس النهج الحديث لتحديث قواعد الأونسيترال للتحكيم الاهتمام المستمر بتطوير القواعد لتلبية احتياجات الأطراف وتوفير بيئة تحكيمية أكثر فعالية. ومن خلال توفير آليات لتسوية النزاعات بطريقة سريعة وفعالة، فإن هذه القواعد تسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

وتعتبر قواعد الأونسيترال للتحكيم إطارًا هامًا لتنظيم إجراءات التحكيم في النزاعات التجارية الدولية. تقدم هذه القواعد مجموعة من القواعد الإجرائية التي يمكن للأطراف الاتفاق عليها لتنظيم تلك الإجراءات. تستخدم هذه القواعد على نطاق واسع في عمليات التحكيم المخصص وأيضًا في عمليات التحكيم التي تديرها مؤسسات.

كما تضمن القواعد جوانب متعددة من عملية التحكيم، مثل تحديد النزاعات المشمولة بالتحكيم، وإجراءات تعيين المحكمين، وإدارة النزاعات، وصدور القرارات التحكيمية وتنفيذها. ويوجد حاليًا أربع نسخ مختلفة من قواعد التحكيم، بدءًا من النسخة عام ١٩٧٦ وصولًا إلى النسخة الأحدث في عام ٢٠٢١.

ملخص تاريخ قواعد الأونسيترال للتحكيم وتطوراتها:

- **١٩٧٦:** تم اعتماد قواعد الأونسيترال للتحكيم لأول مرة.
- **٢٠٠٦:** تم تنقيح قواعد الأونسيترال للتحكيم مراعاةً للتغيرات في ممارسة التحكيم على مدار ٣٠ عامًا.
- **٢٠١٠:** دخلت قواعد الأونسيترال للتحكيم المنقحة حيز التنفيذ، شملت أحكامًا جديدة حول:

  التحكيم متعدد الأطراف.

  الاعتراض على خبراء التحكيم.

استبدال المحكمين.

معقولية تكاليف التحكيم.

مراجعة تكاليف التحكيم.

التدابير المؤقتة.

- **٢٠١٣:** تم الاعتماد لقواعد الأونسيترال وذلك بشأن شفافية التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ("قواعد الشفافية").
- **٢٠٢١:** تطور تم الاعتماد لقواعده بصفة خاصة للتحكيم المعجل.

قواعد الأونسيترال للتحكيم، التي اعتمدت لأول مرة في عام ١٩٧٦، شهدت تطورات هامة على مر السنين لتلبية احتياجات التحكيم الدولي المتغيرة. في عام ٢٠٠٦، قررت اللجنة تنقيح هذه القواعد لمواكبة التغيرات التي طرأت على ممارسة التحكيم، وذلك بغرض تعزيز كفاءتها دون تغيير جوهري في البنية الأساسية للقواعد وروحها.

وبفضل هذا التنقيح، أُضيفت العديد من السمات المبتكرة إلى قواعد الأونسيترال للتحكيم. من بين هذه السمات الجديدة تحديدٌ أكثر دقة لإجراءات التحكيم المتعدد الأطراف، بما في ذلك قضايا الضم والمسؤولية وإجراءات الاعتراض على تعيين الخبراء والمزيد.

كما أُضيفت أحكام جديدة تتعلق بالتدابير المؤقتة، مما يعزز من قدرة الأطراف على تحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر فعالية. وفيما يتعلق بالتكاليف، تم وضع آلية لضمان معقولية تكاليف التحكيم ومراجعة هذه التكاليف بشكل دقيق وفعال.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت النسخة المنقحة لقواعد الأونسيترال للتحكيم نافذة بدءًا من ١٥ أغسطس ٢٠١٠، وتضمنت تحديثات هامة لتحسين الكفاءة الإجرائية وتسهيل عمليات التحكيم.

باختصار، فإن قواعد الأونسيترال للتحكيم تظل أحد أهم الأدوات في تنظيم العمليات التحكيمية الدولية، وتطويرها وتحديثها يعكس الاهتمام المستمر بتحسين العدالة والكفاءة في هذا المجال.

وبعد اعتماد قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول في عام ٢٠١٣، تمت إضافة فقرة جديدة ٤ إلى المادة (١) من قواعد التحكيم لتمكين استخدام قواعد الشفافية في التحكيم الذي يُستهل بموجب معاهدة استثمارية مبرمة في ١ أبريل ٢٠١٤ أو بعد ذلك التاريخ.

هذه الفقرة الجديدة تؤكد على تطبيق قواعد الشفافية في التحكيم بين المستثمرين والدول بموجب قواعد الأونسيترال للتحكيم. كما تظل قواعد الأونسيترال للتحكيم لعام ٢٠١٣ ذات الصيغة المنقَّحة التي صدرت في عام ٢٠١٠ دون تعديلات في النواحي الأخرى.

أما بالنسبة لقواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل التي تم اعتمادها في عام ٢٠٢١، فتمت إضافة فقرة جديدة ٥ إلى المادة ١ من قواعد التحكيم لتدرج القواعد المعجلة كتذييل لقواعد الأونسيترال للتحكيم. وتشدد هذه الفقرة الجديدة على ضرورة موافقة الأطراف الصريحة على تطبيق القواعد المعجلة على التحكيم، في حال الاتفاق عليها.

اولا: دليل الاونستيرال

وهو دليل توضيحى لقواعد الاونستيرال يتضمن جميع المعلومات التعريفية به والتى تشتمل على

نشأت الاونستيرال

في عالم يتزايد ترابطه الاقتصادي اتجه الكثير من المشرعين الى اهميه تحسين الاطار القانوني من اجل تسهيل التجاره والاستثمارالدولي ولجنه الامم المتحده للقانون التجاري الدولي التى انشات بمقتضى قرار الجمعيه العامه رقم ٢٢٠٥ في ١٧ ديسمبر ١٩٦٦ وتساهم بدورهام في تطوير ذلك الاطار عملا بالولايه المسنده اليها في تعزيز قانون التجاره الدولي وتحديثه تدريجيا (١)

١- تقريرالامين العام، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والعشرون ١٩٦٦،وتقرير اللجنه الخاسة للجمعية العامة فى دورتها الحادية والعشرون، اللجنه السادسة،الجلسات ٩٤٧ – ٩٥٥

عن طريق اعداد صكوك تشريعيه واخرى غير تشريعيه في عدد من مجالات القانون التجاري الاساسيه وترويج استخدام تلك الصكوك واعتمادها وتشمل تلك المجالات تسويه المنازعات والممارسات التعاقديه الدوليه والنقل والتجاره الالكترونيه والمدفوعات الدوليه والمعاملات المضمونه وشراء البضائع وبيعها ويجري التفاوض على هذه الصكوك من خلال عمليه دوليه تضم مشاركين متنوعين منهم دول اعضاء في الانستيرال ودول اخري غير اعضاء ومنظمات حكوميه دوليه وواخري غير حكوميه ونتيجه لهذه العمليه تلقى تلك النصوص قبولا واسع النطاق فهى تقدم حلولا مناسبه لتقاليد قانونيه تتناسب مع بلدان مختلفه في نموها الاقتصادي واعترف بالانستيرال طول السنوات التي مضت على انشائها بانها الهيئه القانونيه الاساسيه بمنظومه الامم المتحده في مجال القانون التجاري الدولي

الولاية

تثقل برامج عمل الاونسيترال بالولايه المسنده اليها من خلال

١)- تنسيق اعمال المنظمات الناشطه في ميدان القانون التجاري الدولي وتشجيع التعاون بينهما

٢)- الترويج لمشاركه اوسع في الاتفاقيات الدوليه القائمه وقبول اوسع للقوانين النموذجيه والموحده ايضا

٣)- إعداد اتفاقيات دوليه وقوانين نموذجيه وموحده جديده اوالترويج لاعتمادها وتقنين المصطلحات والاحكام والاعراف والممارسات التي تتعلق بالتجاره الدوليه وتوسيع نطاق قبلها بالتعاون مع المنظمات العامله في هذا الميدان اذا اقتضى الامر

٤)- ترويج الطرق والوسائل التي تكفل تفسير الاتفاقيات الدوليه والقوانين الموحده في ميدان القانون التجاري الدولي وتطبيقها بصوره موحده

٥)- جمع وتعميم المعلومات الخاصة بالتشريعات الوطنيه والتطورات القانونيه الحديثه بما فيها السوابق القضائيه في ميدان قانون التجاره الدوليه

٦)- اقامه تعاون مثمر مع مؤتمر الامم المتحده للتجاره والتنميه والحفاظ عليه

٧)- الحفاظ على التواصل مع سائر هيئات الامم المتحده ووكالاتها المتخصصه والمعنيه بالتجاره الدوليه

٨)- اتخاذ كافه التدابير التى تراها مفيده لاداء وظائفها

اعمال الاونسيترال

١- اختيار برنامج العمل

اعتمدت اللجنه عام ١٩٦٨تسع مجالات عمل موضوعية كاساس لبرنامجها هى (التجاره الدولية – التحكيم الدولي – التامين – النقل – الملكية الفكرية – المدفوعات الدولية)

٢- اساليب التحديث والتنسيق للبرنامج

اتبعت اللجنه نهجا مرنا يتعلق بالاساليب التى تستخدمها فى تحديث وتنسيق القانون التجاري الدولي وتنقسم الى ثلاث فئات وتطبق على مستويات مختلفة، وأنواع مختلفة من الحلول التوفيقية من حيث قبول الاختلاف بين التشريعية والتعاقدية والتوضيحية للاطلاع على قائمة شاملة بنصوص الأونسيترال كما تُبين هذه الأساليب كيف تجري عملية التحديث في مختلف مراحل تطور الأعمال التجارية. فمع أن هذه العملية تعمل على التقريب بين الممارسات الراسخة منذ عهد طويل ثمة حالات يمكن اعتبارها أمثلة على التنسيق "الوقائي". إذ ترسى مبادئ وممارسات جديدة من شأنها تقليل التباين لدى وضع قوانين وطنية بشأن مسائل جديدة. وهذا ما يجري عادة في مجالات التجارة التي تتأثر بالتكنولوجيا الجديدة أو بالممارسات التجارية الجديدة، مثل التجارة الإلكترونية، والتحكيم، واعمال المشتروات.

١ – الأساليب التشريعية

أصدرت الأونسيترال أنواع مختلفة من النصوص التشريعية ممها: الاتفاقيات والقوانين النموذجية وألادلة التشريعية وألاحكام النموذجية.

(أ) الاتفاقيات

والغرض من الاتفاقية توحيد القانون عن طريق إرساء نصوص قانونية ملزمة. ولكي تصبح الدولة طرفا في اتفاقية ما عليها أن تودع رسميا في حالة الاتفاقيات التي تعدها الأونسيترال لدى الأمين العام للأمم المتحدة صك تصديق أو انضمام ملزماً. وعادة ما يكون بدء نفاذ الاتفاقية متوقفا على إيداع عدد أدنى من صكوك التصديق.

وتستخدم الاتفاقية عندما يكون الهدف منها بلوغ درجة عالية من تناسق القوانين في الدول المشاركة، مما يقلل من حاجة الأطراف إلى القيام ببحوث عن قانون دولة طرف أخرى. فالقصد من الالتزام الدولي الذي تتعهد به تلك الدولة عند اعتمادها الاتفاقية توفير ضمان بان قانون تلك الدولة متوافقا مع أحكام تلك الاتفاقية. وإذا تعذر تحقيق درجة عالية من التناسق أوكان تحقيق درجة أكبر من المرونة مستصوبا ومناسباً للموضوع قيد النظر، فيمكن إن ذاك

استخدام أسلوب مختلف للتنسيق، وعلى سبيل المثال إعداد قانون نموذجي أو دليل تشريعي.

كما تتيح الاتفاقيات قليلا من المرونة للدول التي تعتمدها باستثناء ما تسمح به من إبداء تحفظات أو إصدار إعلانات. لكن الاتفاقيات التي تتفاوض عليها الأونسيترال لا تسمح عموماً بإبداء تحفظات أو إصدار إعلانات أوتسمح بها بعض الحالات في نطاق محدود جدا، بحيث تكون إمكانية إبداء تحفظ أو إصدار إعلان حلا توفيقيا يمكن بعض الدول من أن تصبح طرفا في الاتفاقية من دون أن تلتزم بالامتثال للحكم الذي يتناوله التحفظ أوالإعلان.

(ب) القوانين النموذجية

فالقانون النموذجي: هو نص تشريعي توصى الدول شرعيته كجزء من قوانينها الوطنية. فهو أداة مناسبة لتحديث القوانين الوطنية عندما يتوقع أن ترغب الدول مستقبلا في إدخال تعديلات على نصه النموذجي أوأن تحتاج إلى ذلك من أجل التواؤم مع المتطلبات المحلية، التي تختلف من نظام قانوني إلى آخر. وهذه المرونة بالذات هي التي يمكن أن تجعل التفاوض على قانون نموذجي أسهل من التفاوض على نص يتضمن التزامات لا يمكن تغييرها، وهي التي يمكن أيضاً أن تجعل القانون النموذجي أيسر قبولا من اتفاقية تتناول الموضوع ذاته. ورغم هذه المرونة، وتعزيزا لاحتمال

التوصل إلى درجة مُرضية من التوحيد، وتوفيرا لليقين بشأن مدى ذلك التوحيد، تشجع الدول على إدخال أقل قدر ممكن من التغييرات عندما تدرج قانونا نموذجيا في نظامها القانوني.

و تقوم الأونسيترال بوضع الصيغ النهائية للقوانين النموذجية واعتمادها في دورتها السنوية، بخلاف إعتماد الاتفاقية. والامر يقتضي عقد مؤتمر دبلوماسي. وهذا العامل يجعل تكلفة إعداد القانون النموذجي أقل من تكلفة إعداد الاتفاقية، إلا إذا اعتمدت الاتفاقية من جانب الجمعية العامة التي تؤدي في تلك الحالة وظيفة المؤتمر الدبلوماسي، مثلما كان الحال بشأن معظم الاتفاقيات التي أعدتها الأونسيترال مؤخرا.

وقد تم تجميع القوانين النموذجية للأونسيترال فى "دليل " يقدم معلومات خلفية ومعلومات إيضاحية أخرى بغرض مساعدة الحكومات والمشرعين على استخدام نص القانون. وتتضمن أدلة الاشتراع على معلومات تساعد الدول على أن تنظر في ماهية أحكام القانون النموذجي التي قد يتعيّن تغييرها لمراعاة ظروف وطنية معينة، إن وجدت تلك الأحكام، كما تتضمن معلومات تتعلق بمناقشات الفريق العامله بشأن الخيارات والاعتبارات ذات الصلة بالسياسة العامة، وأموراً قد تكون ذات صلة بموضوع القانون النموذجي وإن لم يتناولها نص القانون النموذجي.

في إطار القوانين النموذجية، فإن المقارنة بين نصين قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥) وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (١٩٩٦) توضح لكيفية مواءمة صيغة القانون النموذجي مع الموضوع قيد النظر ومع درجة المرونة التي ينشدها صائغوه. فالقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، الذي يمكن وصفه بأنه صك إجرائي، يقدم مجموعة متفردة من المواد المترابطة. ويُوصى لدى اعتماده بإدخال بعض التعديلات أوالتغييرات القليلة عليه، مما يدل على أن الإجراءات التي يرسيها تحظى بقبول وتفهم على نطاق واسع لانها تشكل أساسا متماسكا للتحكيم التجاري الدولي. أما القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، فهو نص يتسم بالطابع المفاهيمي والتشريعات التي استندت إلى هذا القانون النموذجي والتى تجسد مبادئ النص إلى حد بعيد،.وقد أنجز في عام ٢٠١١ تنقيح للقانون النموذجي بشأن شراء السلع والإنشاءات والخدمات (١٩٩٣) بعنوان: قانون الأونسيترال النموذجي للمشتريات العمومية، ثم أنجز في عام ٢٠١٢ دليل التشريع المرفق به ايضا.

(ج) الأدلة والتوصيات التشريعية

ليس من الممكن دائما صياغة أحكام معينة في شكل ملائم أو متفرد، مثل اتفاقية أو قانون نموذجي لإدماجها في نظم قانونية

وطنية؛ بسبب كثيرا ما تستخدم النظم القانونية الوطنية أساليب ومناهج تشريعية واسعة التباين في حل مسألة معينة، وقد لا تكون الدول مستعدة بعد للاتفاق على نهج واحد أو قاعدة مشتركة، أوقد تكون هناك اختلاف فى الآراء حول المسائل الأساسية المتعلقة بموضوع معين وكيف ينبغي معالجتها. وفي تلك الحالات، قد يكون من المناسب ألا يسعى إلى وضع نص موحد، بل يتم وضع مجموعة مبادئ أوتوصيات تشريعية.

وسعياً إلى تقديم نموذج تشريعي، ينبغي للمبادئ أو التوصيات ألا تكتفي بذكر أهداف عامة؛ بل تقدم مجموعة من الحلول التشريعية المحتملة لمسائل معينة، ولكن ليس بالضرورة ان تكون مجموعة واحدة من الحلول النموذجية. وفي بعض الحالات، ولكن إدراج خيارات مختلفة، تبعا لاعتبارات السياسة العامة الواجب تطبيقها. ويتم ذلك من خلال مناقشة مزايا وعيوب السياسة العامة،كما يمكن من خلال النص تقييم المناهج المختلفة واختيار انسبها في سياق وطني معين. من اجل توفير معيار تستند إليه الحكومات والهيئات التشريعية لبيان مدى ملاءمة القوانين واللوائح التنظيمية وما شابه ذلك من النصوص التشريعية في ميدان معين، ولتحديث تلك القوانين أووضع قوانين جديدة.

واعتمدت اول توصية تشريعية صادرة عن الأونسيترال في عام ١٩٨٥ لتنشيط إعادة النظر في الأحكام التشريعية المتعلقة بالقيمة القانونية للسجلات الالكترونية. (١)

(د) الأحكام النموذجية

عندما يتناول عدد من الاتفاقيات مسألة معينة على نحو قد يستدعي التوحيد والتحديث يمكن وضع أحكام نموذجية والتوصية باستخدامها في اتفاقيات تعد في المستقبل وفي تنقيح اتفاقيات قائمة حاليا. وفي عام ١٩٨٢، على سبيل المثال، صاغت الأونسيترال حكما نموذجيا ينص على وحدة محاسبية عالمية ذات قيمة ثابتة يمكن استخدامها على وجه الخصوص، في اتفاقية النقل الدولي واتفاقية المسؤولية من اجل التعبيرعن المبالغ بقيم نقدية (٢)، وكما اعتمدت الأونسيترال حكمين نموذجيين بديلين لتصحيح مبلغ وارد

---

[١] – الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاربعون، الملحق رقم ١٧ (A/40/17)، الفقرة ٣٦٠

[٢] – تقرير فريق العمل المعنى بالصكوك الدولية القابلة للتداول فى اعمال دورته الثانية عشر (A/CN.9/215)، الفقره ٩٧، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، والملحق رقم ١٧ (1982) (A/37/17)، الفقرة ٦٣

فـي اتفاقيـة دوليـة، همـا(بنـد نمـوذجي يتعلـق بمؤشـر الأسـعار– وقاعدة إجرائية نموذجية بشأن التعديل تتعلق بحد للمسؤولية).

وقد تساعد الأحكام النموذجية أيضا على استكمال حكم وارد في اتفاقية ما. فاتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (نيويورك ٢٠٠١) تتضمن مرفقا يتعلق بأحكام قانونية موضوعية اختيارية يستكمل ما يرد في الاتفاقية من قواعد بشأن تنازع القوانين تتناول مسائل الأولوية. وفي عام ٢٠٠٣ اعتمدت الأونسيترال الأحكام التشريعية النموذجية بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص والتي تستكمل الدليل التشريعي بشأن الموضوع ذاته. (١)

(هـ) وضع الصيغة النهائية للنصوص التشريعية واعتمادها

بعد اعداد مشروع نص اتفاقية أوقانون نموذجي أوأي صك تشريعي آخر، يُعرض المشروع على الأونسيترال لكي تنظر فيه أثناء دورتها السنوية. وقد يكون النص مشفوعا بتعليق توضيحي معد من الأمانة بغرض مساعدة اللجنة والحكومات والمنظمات الدولية في مداولاتها.

---

[١]– الوثائق الرسمية للجمعية العامة،الدورة الثامنه والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/58/17) (2003)المرفق الاول

وعادة ما يُعمم مشروع النص،. وتقوم الامانه بتجميع التعليقات الواردة وتقدمه إلى اللجنة لتيسير نظرها في مشروع النص.

وثمة إجراءات مختلفة تطبق على وضع الصيغة النهائية لأنواع مختلفة من النصوص واعتمادها. فإذا كان النص المعني مشروع اتفاقية، فإن الأونسيترال لا تستطيع وحدها أن تضع صيغته النهائية، بل يلزم إجراء تتخذه الجمعية العامة في ذلك الشأن. وتقوم الجمعية العامة بدورها باعداد مؤتمر للمفوضين من أجل وضع الصيغة النهائية للاتفاقية واعتمادها والتوقيع عليها.فالأونسيترال تستطيع بنفسها وضع صيغه نهائية لاي قانون نموذجي واعتماده رسميا وذلك بدون اعتمادة من مؤتمر المفوضين. ومع أن الجمعية العامة قد تعتمد قراراً بشأن ذلك النص فإن ذلك القرارعادة ما يعرب عن تأييدها لما قامت به الأونسيترال

٢- الأساليب التعاقدية

يتم صياغة العقود وتسويتها باستخدام بند معياري أوموحد أوبالرجوع إلى مجموعة بنود أو قواعد. تخص عملية التوحيد المعياري لهذه البنود ولهذه القواعد عدة مزايا منها. تحدد جميع المسائل التي ينبغي للأطراف تناولها في تلك البنود أوالقواعد مثلما يحدث أحيانا في حالة الاتفاقات على التحكيم وأن تقدم حلولا معترفا بها دوليا وحديثة العهد في مسائل محددة. وهي ومن الأمثلة الشائعة في

ميـدان تسـوية المنازعـات ويتضـمن العقـد بنـدا معياريـا لتسـوية المنازعات باستخدام قواعد معترف بها دوليا لتسييرإجراءات تسوية المنازعات وقواعد الأونسيترال للتحكيم (١٩٧٩) والتى تم تنقيحها في عام (٢٠١٠) وقواعد الأونسيترال للتوفيق (١٩٨٠) هما مثالان علـى تلـك القواعـد الموحـدة المعتـرف بهـا دوليـا. وهـذا النـوع مـن النصوص تقوم اللجنه وبوضع صيغته النهائية وتعتمده. وقد أدرجت في المرفق السادس من القائمة بالنصوص التعاقدية التي اعتمدتها الأونسيترال

٣- الأساليب الإيضاحية

(أ) الأدلة القانونية

عندما لا يكون من الضروري وضع مجموعة قواعد تعاقدية معيارية أونموذجيـة، فقـد يكـون مـن البـدائل وضـع دليـل قـانوني يقـدم توضـيحات بخصـوص صـياغة العقود. وكثيراً مـا يواجـه الأطـراف الـذين يتفاوضـون علـى عقـود دوليـة معقـدة، مثـل عقـود تشـييد المنشـآت، فصـعوبة التفـاوض علـى بنـود تعاقديـة مناسـبة وفـي صـياغتها بسـبب الافتقـار إلـى الخبـرة التخصصـية أو بسـبب نـدرة الموارد أو المراجع الخاصة بذلك. ولأن تلك العقود يجب أن تصاغ بما يلائم ظروف الحالة، فمن الطبيعي أن يتعذر وضع نص عقد نموذجي يكون قابلا للاستخدام في عدد كاف من الحالات لتقليل

تكلفة إعداده. غيرأنه يمكن مساعدة الأطراف بتزويدهم بدليل قانوني يناقش مختلف المسائل الكامنة وراء صياغة نوع معين من العقود و يُعنى بمختلف الحلول لتلك المسائل كمايوضح تبعات تلك الحلول ومزاياها وعيوبها؛ ويوصي باستخدام حلول معينة في ظروف معينة. كما يمكن لتلك الأدلة القانونية أن تتضمن بنودا تعاقدية نموذجية تبين بوضوح حلولا معينة. وكان أول الأدلة القانونية التي اعتمدتها اللجنة دليل الأونسيترال القانوني بشأن صياغة العقود الدولية لتشييد المنشآت الصناعية (١٩٨٧). ثم تلاه دليل الأونسيترال القانوني بشأن صفقات التجارة الدولية المكافئة (١٩٩٢)، ثم تلتهما في عام ١٩٩٦ ملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم.

اجـراءات قواعـد الاونسـتيرال بشـان الشـفافية فـى التحكـيم بـين المستثمرين والدول

تنطبق قواعد الاونسيترال بشان قواعد الشفافية فى التحكيم التعاهدي بـين المسـتثمرين والـدول والتـى تـنص علـى حمايـة الاسـتثمارات اوالمستثمريين ما لم تتفق الاطراف فى المعاهدة على خلاف ذلك والتـى تُسـتهل بمقتضـى قواعـد الاونسـيترال للتحكـيم عمـلا بمعاهـدة مبرمة قبل اول ابريل ٢٠١٤والتى لا تنطبق قواعده الا فى حالتين

١. اذا اتفق طرفا التحكيم المتنازعان على تطبيقها
٢. اذا اتفـق طرفـا المعاهـدة او فـى حـال تعـدد اطـراف دولـة المدعى اوالدولة المدعى عليها على تطبيقها

تطبيق القواعد

ويراعـى اى تحكـيم تطبـق فيـة قواعـد الشـفافية بمقتضـى معاهـدة اواتفاق بين الاطراف على مايلى

- لا يجوز للطرفين المتنازعين التنصل من هذه القواعد بناء علي اتفاق بينهما اوخلاف ذلك ما لم تجيز المعاهدة لهما ذلك
- يكـون لهيئـة التحكـيم بالاضـافة الـى صـلاحيتها التقديريـة بمقتضي بعض احكام هذه القواعد، سلطة تكييف متطلبات اى حكـم معـين مـن هـذه القواعـد مـع الظـروف الخاصـة

للقضية بعد التشاور مع الطرفين المتنازعين اذا كان ذلك التكييف ضروريا لتسيير التحكيم بطريقة عملية ومتوافقا مع هدف هذه القواعد المتمثله في الشفافية

الصلاحية التقديرية لهيئة التحكيم وسلطتها

فى الحالات التى تنص فيها قواعد الشفافية على منح هيئة التحكيم صلاحية تقديرية، تراعى هيئة التحكيم فى ممارسة هذه الصلاحية التقديرية ما يلي:

١-المصلحة العامة فى ممارسة الشفافية فى التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول وفى اجراءاته المعينة

٢-مصلحة الطرفين المتنازعين فى تسوية منازعتها بطريقة مُنصفة وناجحه

لا تؤثر هذه القواعد على اية سلطة قد تكون لهيئة التحكيم بموجب قواعد الاونسيترال وذلك من اجل تسيير التحكيم بطريقة تعزز الشفافية وذلك مثلا من خلال قبول المذكرات المقدمة من اطراف ثالثة. فى حال وجود اى سلوك او تدبير اخر من شانه تفويض اهداف هذه القواعد المتمثله فى الشفافية تفويضا تاما تتكفل هيئة التحكيم بان تسود تلك الاهداف وتنفذ

الصك المنطبق فى حالة التضارب

تكمل قواعد الشفافية عند تطبيقها اى قواعد تحكيم معمول بها وحيثما يقع تضارب بين قواعد الشفافية وقواعد التحكيم المعمول بها وتكون الغلبه لقواعد الشفافية وبصرف النظرعن الحكم فى هذه القواعد وتكون الغلبه لاحكام المعاهدة اذا كان هناك تضارب بين قواعد الشفافية والمعاهدة فحينما يقع تضارب بين اى من هذه القواعد واى حكم من احكام القانون المعمول به فى التحكيم التى لا يجوز للاطراف المتنازعة الحياد عنها تكون الغلبة لذلك الحكم

التنمية الإقتصادية المستدامة (المتغير التابع)

مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها في الدول النامية:

في محور التنمية الاقتصادية المستدامة، يعد المتغير التابع هو التنمية الاقتصادية نفسها، والتي يتم تحليلها وقياسها من خلال مجموعة من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات النمو الاقتصادي، التوزيع العادل للثروة، مستوى البطالة، ومعدلات الفقر والتعليم والصحة والبنية التحتية، وغيرها.

وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب اتخاذ سياسات واستراتيجيات شاملة ومتوازنة، تركز على تعزيز النمو الاقتصادي بطريقة تحافظ على الموارد وتقلل من الانبعاثات البيئية، وتعمل على تحسين جودة

الحياة والمعيشة للمجتمعات. وفي الدول النامية، تكون أهمية التنمية المستدامة أكبر نظرًا لتحدياتها الفريدة، مثل الفقر المدقع، وضعف البنية التحتية، وتلوث البيئة، وانعدام الأمن الغذائي، وغيرها.

بالتالي، يمكن القول إن التنمية المستدامة في الدول النامية تعد أمراً ضروريًا لتحسين جودة الحياة والمستقبل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمعات في تلك الدول.

التنمية المستدامة بين علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع والمنظمات الدولية:

من المهم فعلاً أن ندرك التشابك والتداخل بين مواضيع البيئة والاقتصاد والاجتماع في سياق التنمية المستدامة. فعلى الرغم من أن هذه المواضيع قد تبدو في بعض الأحيان متضادة، إلا أنها في الواقع مترابطة ومتوازنة بشكل أساسي لتحقيق الاستدامة.

يتطلب التشابك بين هذه المواضيع استخدام سياسات متكاملة ومتعددة الأبعاد، حيث يجب أن تأخذ الحكومات والمؤسسات في الاعتبار تأثيرات قراراتها على البيئة والاقتصاد والمجتمع. على سبيل المثال، سياسات النمو الاقتصادي يجب أن تنظر إلى تأثيراتها على البيئة والمجتمع، وعلى العكس أيضًا.

بما أن هذه المواضيع متداخلة، فإن استحقاقاتها وأولوياتها قد تختلف بين الدول وحتى داخل الدول نفسها، مما يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر والمصالح المتعددة. لذا، يتعين علينا تبني نهج متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار هذه الاختلافات ويسعى إلى تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة.

في النهاية، تتجسد عناصر التنمية المستدامة الثلاث الرئيسية – البيئة والاقتصاد والاجتماع – كما يُظهر الشكل أدناه، حيث تشكل منطقة تقاطع تجمع بينهم لتحقيق الاستدامة والتنمية المتوازنة والشاملة[1]:

دور الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية:

في سياق تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، تلعب الاستثمارات الأجنبية دورًا حيويًا. إن تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية يمثل فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

[1]– سعود، بن محمد العتيبي: "تأثير التنمية الاقتصادية على تغيير قيم الأفراد"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مركز النشر العلمي، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠٠٣، ص٩٥–٩٨.

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية إلى الدول النامية، مما يعزز قدرتها على تحسين إنتاجيتها وتطوير قطاعاتها الصناعية والخدمية.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الاستثمارات الأجنبية على تعزيز البنية التحتية في الدول النامية، مما يعزز قدرتها على استيعاب المزيد من الاستثمارات وتحقيق نمو مستدام.

يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية في تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية، من خلال نقل الممارسات الإدارية والتنظيمية الفعّالة وتوسيع أسواقها.

ومع ذلك، يجب أن تتبنى الدول النامية سياسات وإجراءات مناسبة لضمان أن يكون الاستثمار الأجنبي متوافقًا مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة وتعزيز حقوق العمال وتعزيز المساواة الاقتصادية.

ويأتي مع الاستثمارات الأجنبية نقل التكنولوجيا والخبرات المهنية، وهذا يساهم في تطوير القدرات التكنولوجية والمهنية للموارد البشرية المحلية، وبالتالي يعزز التقدم التكنولوجي والابتكار في البلدان النامية.

تعمل الاستثمارات الأجنبية على تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان في الدول النامية، وهذا يسهم في رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة.

بهذه الطرق، تلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً محورياً في دعم التنمية المستدامة في الدول النامية، وتعزز الشراكة الدولية في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية على المستوى العالمي.

مفهوم التحكيم الدولي وأهميته في فض المنازعات الاستثمارية:

يعد التحكيم الدولي آلية فعالة لفض المنازعات التجارية والاستثمارية بين الدول والشركات الأجنبية. يتم التحكيم الدولي عن طريق تعيين لجنة تحكيم دولية مستقلة تتخذ قرارًا نهائيًا بشأن المنازعة بين الطرفين. يعد التحكيم الدولي أكثر فعالية من اللجوء إلى المحاكم المحلية، حيث يتم تطبيق القوانين الدولية عوضًا عن القوانين المحلية، كما تكون القرارات الصادرة عن لجنة التحكيم نهائية ولا يمكن الاستئناف عليها.

مزايا وعيوب منح الشركات المستثمرة ميزة التحكيم الدولي في فض المنازعات:

يوفر التحكيم الدولي العديد من المزايا للشركات المستثمرة، حيث يتم تفادي النزاعات المحلية التي قد تكون غير عادلة، كما يتم ضمان تطبيق القوانين الدولية والحصول على قرارات نهائية وغير قابلة للاستئناف. ومن بين العيوب الرئيسية لميزة التحكيم الدولي هو ارتفاع تكاليف الإجراءات، حيث يتطلب التحكيم الدولي تعيين لجنة تحكيم مستقلة وتغطية تكاليف إجراءات التحكيم.

التطبيقات السابقة لميزة التحكيم الدولي في فض المنازعات الاستثمارية:

تم استخدام ميزة التحكيم الدولي في فض المنازعات الاستثمارية في العديد من الدول النامية، حيث تم إبرام اتفاقيات تستند إلى ميزة التحكيم الدولي والتي تتضمن بنودًا تتعلق بالتحكيم الدولي. ومن بين الأمثلة على ذلك، يمكن الإشارة إلى اتفاقية التحكيم الدولي للمنازعات الاستثمارية، والتي تم توقيعها في عام ١٩٦٥، وهي الاتفاقية التي تستخدم في العديد من الدول النامية حتى اليوم. ويمكن توصية الباحثين بدراسة التطبيقات السابقة لميزة التحكيم الدولي في فض المنازعات الاستثمارية، وتحليل النتائج التي تم

الوصـول إليهـا والتعـرف علـى العوامـل التـي أدت إلـى نجـاح هـذه التطبيقات في بعض الحالات وفشلها في حالات أخرى.

التكامل بين اهداف التنمية الاقتصادية و المستدامه فى ظل التحكيم التجاري الدولي كالية نموذجية لفض منازعات الاستثمار

فالتكامـل والتـداخل الـذى يظهـر جليـا بـين اهـداف وغايـات التنميـة المستدامة وابعادها نـاتج من تـاثر واضـح من التنميـة الاقتصـادية للاستثمارات الدولية التى تتم على اراضيها و شجعتها قدرة الدولـه علـى بـث الطمئنينـه بقلـوب المسـتثمرين ممـا يشـجعهم علـى ضـخ اموالهم دون خوف و يتم من خلال حزمة من الاجراءات منها حرية التحكيم التجاري الدولي فى عقود الاستثمار ما اذا حدث اى نزاع يكون المستثمر كطرف اجنبي يجهل قوانين الدولـه التـى يستثمر فيها.

وهذا التداخل والتكامل بين مبادئ واهداف وابعاد التنمية الاقتصـادية والمستدامه يعكس استراتيجية الدولـه في تحقيق رؤيتها للتطوير فـى كل المجالات بما يصب فى مصلحة (البيئة المحيطة – الكائنات الحيـة وعلـى راسـها الانسـان) بتنـاول وتـداخل كـل القضـايا مـن منظـور الأبعـاد الثلاثـة للتنميـة المسـتدامة:(البيئـي والاقتصـادي

والاجتماعي)، كرؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعات الدوله المختلفة. ويتركز هذا التكامل والتداخل على الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة الاقتصادية السياسية والاجتماعية. يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات.

ويعطي هذا التكامل والتداخل أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود اشتراطات بيئية فى كل المشروعات الاستثمارية ونظام بيئي متكامل ومستدام يعززالمرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية. كما يركز ايضا على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية. وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة في إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليمياً ودولياً.

فكل مجهودات الدول فى جذب الاستثمارات الاجنبية وروؤس الاموال ما هو الا تأكيد على التزامها ووفائها بتحقيق أهداف التنمية

الاقتصادية والمستدامة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدولية في ذات الشأن، وانتقالها من مرحلة صياغة الاستراتيجيات التي تأخذ طابعا تنفيذيا إلى صياغة أجندة وطنية للتنمية المستدامة لتمثل حجر الأساس للوصول إلى التنمية المنشودة، وذلك لما تتمتع به الأجندات من طابع احتوائي ومرن، يخول لها القدرة على التكيف مع أي متغيرات أو تداعيات على كافة الأصعدة، وذلك لأن قوامها أهداف رئيسية وفرعية ثابتة متفق عليها عالميًا، ذات منظور مستقبلي طويل الأمد يتم ترتيب أولويات تنفيذها عبر مدخلات متغيرة تتحدد وفق متطلبات كل مرحلة.

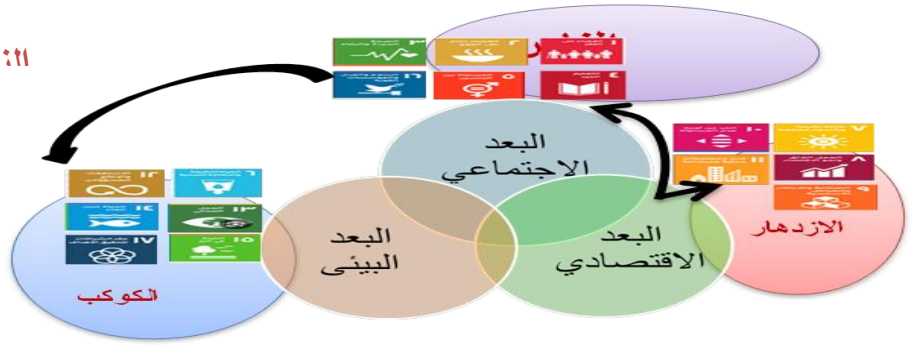

تكامل اهداف التنمية المستدامه مع أبعادها – المصدر: اعداد الباحث

وتكمن مواطن التكامل والتداخل بين ابعاد التنمية الاقتصادية و اهداف التنمية المستدامه فى استراتجية الدولة التى تتبعها مع المستثمرين الاجانب لجذب رؤوس امولهم وافكارهم ومشروعاتهم

اليها فى win&win يكسب المستثمر وتكسب الدوله المضيفة للاستثمار ايضا من خلال منح المستثمر تسهيلات وحزمة اجراءات تبث الطمئنينه فى قلبه وتجعلة يقدم على اتخاذ القرار بالاستثمار فيها. لرغبته الملحة فى تحقيق عوائد وارباح من هذا الاستثمار بالاضافة الى سرعة دوران راس المال. وعدم وجود اي عراقيل تحول دون حدوث ذلك وغالبا تكون فى حالة وجود نزاع فى ذات الاستثمار مع الاطراف الاخرى سواء شخصية اعتبارية او افراد وفى الغالب تكون الدوله طرف فيها. فاللجوء الى التحكيم الدولي وموافقة الدوله على ذلك يبعد فكرة تحيز القضاء الوطنى الى دولته فى ذهن المستثمر والذى فى الغالب يجهل القوانين بالدول التى يرغب الاستثمار فيها. وما ان ياخذ المشروع شكله التنفيذى ويتم ضخ راس المال والعملات الاجنبية وتتحرك عجلة الانتاج تتوفر هناك الالاف من فرص العمل فى مشروعات يتم التاكد من توافر الاشتراطات البيئة التى تحميها من التلوث باشكاله والذى يوثر ايضا على الكائنات الحية وعلى راسها الانسان. وينتعش الاقتصاد وتلتزم الدولة بدورها فى تنمية المشروعات البيئية والتنموية وغيرها. وما يعود على المواطنين من تحسين الدخل وبالتالى رفع مستوى المعيشة ويؤثر ذلك على الاهداف الفرعية الاخرى مثل

الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

يتمثل أهدافه الفرعية، ومن أهمها:

تحسين الجودة الصحية: يعتبر تعزيز الخدمات الصحية وتوفير الرعاية الطبية عالية الجودة أحد الأسس الرئيسية لرفع مستوى حياة المواطن المصري. من خلال توفير الوصول الشامل للرعاية الصحية، يمكن للأفراد الحفاظ على صحتهم وتحسين نوعية حياتهم.

تعزيز الفرص الاقتصادية: من خلال خلق فرص عمل مستدامة وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، يمكن للمواطن المصري تحسين معيشته وتحقيق الاستقرار المالي الذي يؤثر بشكل إيجابي على جودة حياته وحياة أسرته.

تعزيز التعليم والتنمية المهنية: يعتبر الاستثمار في التعليم والتدريب المهني أداة فعالة لتمكين المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته. من خلال توفير فرص التعليم والتدريب المناسبة، يمكن للأفراد تطوير مهاراتهم وزيادة فرصهم في الحصول على وظائف مرتبطة برواتب أفضل.

تحسين البنية التحتية والخدمات العامة: توفير بنية تحتية متطورة وخدمات عامة جيدة، مثل النقل العام والمرافق العامة، يساهم في

تحسين جودة حياة المواطن المصري ويسهم في رفع مستوى معيشته عبر توفير بيئة مريحة وملائمة للعيش والعمل.

مكافحة الفقر والتشدد بالمساواة الاجتماعية: من خلال تنفيذ برامج فعّالة لمكافحة الفقر وتعزيز المساواة الاجتماعية، يمكن للحكومة المصرية تحسين جودة حياة المواطن المصري وتعزيز فرصه في الحصول على فرص متساوية وإنصاف في الوصول إلى الخدمات والفرص.

تعزيز الثقافة والفنون: يمكن للثقافة والفنون أن تلعب دوراً هاماً في تحسين جودة حياة المواطن المصري، من خلال تعزيز الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء المجتمعي، بالإضافة إلى توفير فرص للترفيه والاستمتاع بالفنون والثقافة المتنوعة.

الهدف الثاني: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة

أهدافه الفرعية تتمثل في تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتحقيق العدالة المكانية وسد الفجوات التنموية الجغرافية، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجًا وضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. تشمل أيضًا دعم المشاركة المجتمعية في التنمية لكافة الفئات، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية وتنوعها الثقافي، وتعزيز الشمول الرقمي. وتسعى أيضًا لتعزيز التنمية في

المناطق الريفية والمهمشة بتطبيق حلول التكنولوجيا، بالإضافة إلى دعم المشروعات التي تهدف إلى تمكين المرأة، وتطوير التعليم الإلكتروني، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم أصحاب المشروعات ورواد الأعمال من الشباب، وبناء مجتمع المعرفة من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الهدف الثالث: اقتصاد تنافسى ومتنوع

يتمثل أهدافه الفرعية في، تحقيق نمو اقتصادى مرتفع، احتوائي ومستدام، رفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائقة، تحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، تحقيق الشمول المالى، إدماج البعد البيئى والاجتماعى فى التنمية الاقتصادية، تحقيق الاستدامة المالية، التحول نحو الاقتصاد الرقمى والاقتصاد الاخضرالمستدام والاقتصاد القائم على المعرفة

الهدف الرابع: نظام بيئي متكامل ومستدام

هناك بعض الجهود التى تعكس التزاماً جاداً بالحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، وهي أمور حيوية لمستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة وتركز هذه الجهود على عدة جوانب مهمة مثل:

مقاومة التغيرات المناخية: تشمل ذلك مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية وتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف مع هذه التغيرات.

المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية: يهدف ذلك إلى تعزيز قدرة المجتمعات على التكيف مع المخاطر الناتجة عن الظواهر الطبيعية مثل الفيضانات والعواصف.

الاعتماد على الطاقة المتجددة والنظيفة: تركز على زيادة استخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة النووية النظيفة بدلاً من الوقود الأحفوري، مما يساهم في تقليل انبعاثات الكربون وحماية البيئة.

تبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة: يهدف إلى تغيير السلوكيات والممارسات

لتحقيق استخدام أفضل للموارد والحفاظ على البيئة.

رفع الوعي البيئي: يتضمن زيادة الوعي بقضايا البيئة وأهميتها لدى المجتمع، مما يسهم في دعم الجهود البيئية وتشجيع المشاركة فيها.

مؤسسات الدولة والمجتمع

يتمثل أهدافه الفرعية في، الإصلاح الإداري وتحسين كفاءة وفاعلية الاجهزة الحكومية، ترسيخ الشفافية ومحاربة الفساد، دعم نظم الرصد والتقييم والمتابعة وإتاحة البيانات، تعزيز الشراكات بين كافة

شـركاء التنميـة، تعزيـز المسـائلة وسـيادة القـانون، تمكـين الإدارة المحلية. مثل المبادرات التي تم إطلاقها قبل الأزمة بهدف تحقيق الإصلاح الإداري وتحسين كفاءة وفاعلية الاجهزة الحكومية وتحقيق تعزيز الشراكات بين كافة شركاء التنمية

الهدف السادس: السلام والأمن

ومنها ضمان الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة المستدام، ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ضمان الأمن المعلوماتي (السيبراني)، تأمين الحدود المصرية ومكافحة الارهاب والجريمة المنظمه

الهدف السابع: تعزيز الريادة

يتمثل أهدافه الفرعية في، تعزيز مكانة الدول إقليميا ودوليا، تعزيز الشـراكات إقليميـا ودوليـا.المبـادرات التـى تـم اسـتحداثها لمواجهـة تداعيات الأزمات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادى تعزيز مكانتها دوليًـا. والحفـاظ علـى اسـتقرار النظـام المـالى لـدعم الاسـتقرار الاقتصـادى وتجنـب تفشـى وتفـاقم الآثـار السـلبية للأزمـة علـى الاقتصاد الكلى للدوله.

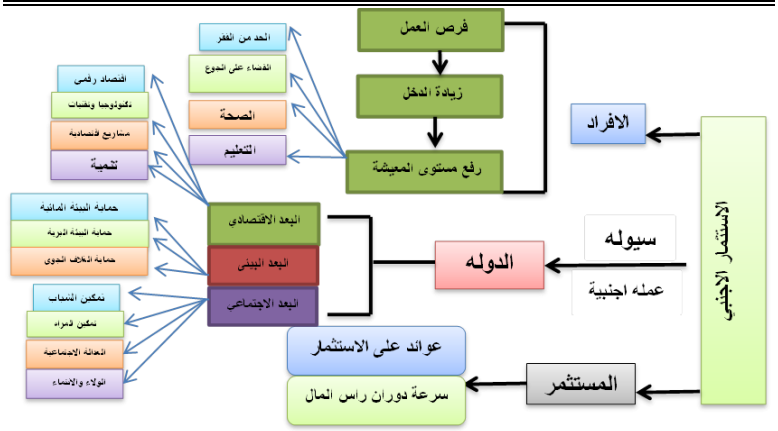

تكامل اهداف التنمية الاقتصادية المستدامه مع أبعادها ومقاصدها – المصدر: اعداد الباحث

تجارب لتعزيز دور التحكيم التجاري الدولي فى جذب رؤوس الاموال والحفاظ على البيئة

مواجهة المخاوف البيئية في التحكيم الاستثماري

من الوهلة الاولى قد يبدو ان التحكيم الاستثماري وحماية البيئة مجالات منفصلة، حيث تركز الأولى في المقام الأول على حماية حقوق المستثمرين بينما تهتم الأخيرة بحماية البيئة. الا ان هذا الفصل غير واضح مع اكتساب القضايا البيئية مكانة بارزة على الساحة الدولية. فى السنوات الاخيرة، أصبح تقاطع الاهتمامات البيئية والتحكيم الاستثماري نقطة محورية، مما يثير تساؤلات حول التوازن الدقيق بين المصالح الاقتصادية والاستدامة البيئية. بينما

يتصارع المجتمع العالمي مع التحديات البيئية المتصاعدة، وقد اجتذب دور التحكيم الاستثماري في معالجة هذه المخاوف أو التغاضي عنها مزيد من الاهتمام.

تطور إدراج الأحكام البيئية في معاهدات الاستثمار

تعتبر إحدى الطرق التي يتم بها دمج الاعتبارات البيئية في مجال التحكيم الاستثماري هي من خلال تفسير معاهدات الاستثمار. يتم استدعاء هيئات التحكيم بشكل متزايد لتفسير أحكام المعاهدة باستخدام المعايير البيئية الدولية المتقدمة، حيث يتم النظر في كيفية توافق القرارات مع المعايير البيئية والمحافظة على البيئة.

ويعكس إدراج اللغة البيئية في المعاهدات الحديثة الوعي المتزايد بالحاجة إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة. هذا يعني أن الدول والشركات المستثمرة يتعين عليها الالتزام بمعايير بيئية أكثر صرامة عند تنفيذ مشاريع استثمارية، ويمكن أن يؤدي عدم الامتثال إلى مسائل تحكيمية تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة.

فمثلا، معاهدة التعاون الثنائي بين اليابان والبحرين (مقالة – سلعة ٢٤) فى عام ٢٠٢٢. يحظر تخفيف المعايير البيئية لجذب الاستثمار. فعلى كل طرف متعاقد الامتناع عن تشجيع الاستثمار

من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر والطرف غير المتعاقد عن طريق تخفيف صحته، تدابير السلامة أو البيئة، أو عن طريق خفض معايير العمل.

وايضا التعاون بين عمان–المجر BIT (مقالة – سلعة ٣) فى نفس العام. بحيث يؤكد على حق الدول في التنظيم، بطريقة غير تمييزية، من خلال التدابير اللازمة لتحقيق حماية البيئة:

فأحكام هذه الاتفاقية لا توثر على حق الأطراف المتعاقدة في التنظيم بطريقة غير تمييزية داخل أراضيها من خلال التدابير اللازمة لتحقيق أهداف السياسة المشروعة، مثل حماية الصحة العامة وسلامة البيئة والحماية الاجتماعية أو حماية المستهلك.

ايضا اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة ونيوزيلندا (مقالة – سلعة ١٤,١٨) اكد ت على القدرة على اعتماد التدابير المناسبة لضمان النشاط الاستثماري الحساس للبيئة:

(١) لا يجوز تفسير أي شيء في هذا الفصل على أنه يمنع أي طرف من اعتماد هذه الاتفاقية او المحافظة أو إنفاذ أي إجراء يعتبره مناسبا لضمان تنفيذ النشاط الاستثماري في أراضيه بطريقة تراعي البيئة أو غيرها من الأهداف التنظيمية.

(٢) يدرك الطرفان في الاتفاقية أهمية حماية البيئة، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. كما يتعهد

كل طرف بالامتثال لحقوقه والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بحماية البيئة.

ويري الباحث:

ان هناك تكامل واضح بين اهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة. حيث ان الاثر الناتج من اهتمام الدول بتشجيع الاستثمار الدولي وجذب روؤس الاموال العالمية اليها وما يسفر عن انتعاشه اقتصادية وبالتالي تؤثر طرديا على التنمية المستدامه باهدافها ومقاصدها ومؤشرتها. ولن يكون ذلك الا من خلال زيادة حزمة الاغراءات المقدمة للمستثمر. ومن اهمها الاعتراف بالتحكيم الدولي من قبل الدوله والتى توفر للمستثمر فى حالة وجود منازعات السرعة فى الحكم – الحيادية – تقليل زمن التقاضى

فالتوازن الدقيق فى التنمية الاقتصادية والمستدامة يثقل بالتحكيم الاستثماري الناجز والذى يحدث تناغم يزداد من خلال سلسلة اجراءات منها تطور المعايير الدولية، تفسير المعاهدات وتكييف الآليات الإجرائية للتحكيم الاستثماري. مما يحقيق توازن دقيق يحمي حقوق المستثمرين وسيادة الدولة ويساهم أيضًا في خلق بيئة عالمية مستدامة ومرنة

ملخص نتائج الدراسة وتوصياتها

تمهيد:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن أن تسهم في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها، ويمكن عرض ملخص نتائج الدراسة فيما يلي:

١. انه هناك تناسب طردي بين تاثير التحكيم الدولي لمنازعات الاستثمار الدولي على التنمية الاقتصادية والاستثمار للدول خاصة الدول النامية.

٢. انه هناك تناسب طردي بين تاثير التحكيم التجارى الدولي كالية لفض المنازعات التجارية على التنمية المستدامة للدول وخاصة الدول النامية

٣. هناك تكامل بين اهداف و ابعاد ومتطلبات التنمبة المستدامة بصفة عامة

٤. للتحكيم التجاري الدولي دورا هاما فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى مصر ٢٠٣٠

التوصيات

١) تشجيع الدول العربية على وضع تشريعات واتفاقيات لحماية الاستثمار وتعزيز جاذبيته، بالإضافة إلى تعزيز استخدام التحكيم كوسيلة مثلى لحماية عقود الاستثمار.

٢) ضرورة تضمين إتفاقيات التحكيم لعقود الاستثمار بنود واضحة ودقيقة تحدد القانون المطبق على المنازعات، سواء كان قانون الدولة المضيفة للاستثمار أو غيره من القوانين، وذلك لتجنب التعسف وتحديد الاختصاصات بشكل واضح.

٣) توضيح سلطات المحكمين بوضوح قبل حدوث النزاع، وذلك بشكل دقيق وشافٍ لتجنب مصاعب تواجه المحكمين أثناء الإجراءات التحكيمية، بالإضافة إلى تحديد مكان التحكيم لضمان سير العملية بسلاسة.

٤) على الدولة أن تلتزم بقرار التحكيم بعد الموافقة عليه، دون التنازل عنه بحجة عدم قابلية موضوع النزاع للتحكيم أو تأثيره على سيادتها.

٥) إن التحكيم علم قائم بذاته، وبالتالي يجب أن يدرس في الجامعات العربية كمادة فرضتها ضرورة العصر كما يجب تشجيع الشركات والمؤسسات الكبرى على ضرورة اللجوء إلى التحكيم وتعميمه والتعريف به وجعله في متناول الجميع

٦) لابد من إعداد كوادر وخبرات وطنية للاستعانة بهم في المنازعات التجارية التي تكون الدول النامية طرفا فيها،

من أجل تتجنب التكلفة العالية للمحكمين، ويكون إعداد هذه الكوادر من خلال إلحاق خريجي الجامعات بدورات متخصصة بمراكز التحكيم التجاري الدولي، مع تطوير مناهج التعليم التجاري ليواكب المتغيرات الاقتصادية المعاصرة

٧) على الدول النامية أن تتجنب استخدام التحكيم قدر الامكان سواء كانت شاكية أو مشكو في حقها بما يؤدي الى تخفيض متوسط النفقات في مجال تسوية المنازعات وذلك من خلال تسوية أكبر عدد ممكن من المنازعات في مرحلة التشاور خاصة المنازعات التي تثور بين الدول النامية مع بعضها البعض

٨) لا بد من ترجمة اصطلاحات المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول النامية الى التزامات محددة على الدول المتقدمة قابلة للتنفيذ سواء من حيث مدة التقاضي أو طريقة الحصول على التعويض.

٩) يجب على الدولة أن تعمل على وضع خطة أو رؤية لاحقة برؤية مصر ٢٠٣٠ لتكمل مسيرة التنمية الاقتصادية والإصلاح على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والبيئية.

١٠) العمل على وضع رقابة مستمرة على كافة المشاريع التى تم تنفيذها حالياً أو ما سوف يتم الإنتهاء منه بنهاية ٢٠٣٠ للتأكد من نجاح العمل وإستمراريته حتى بعد التنفيذ.

١١) كما على الدولة توفير بإستمرار دورات تدريبية للعمال على كافة المستويات للعمل فى تلك المشاريع بأعلى قدر من المهارة لتلائم المشاريع الدولية ولزيادة انتاجية تلك المشاريع بإستمرار.

بناءً على البنود المذكورة أعلاه، يمكن توصية الباحثين بإجراء بحث موسع حول دور الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، وخاصة الأهمية التي تحظى بها آلية التحكيم الدولي في فض المنازعات الاستثمارية. ويمكن أن تشمل التوصيات البحثية تحليل العوامل التي تؤثر على قرار الشركات المستثمرة في اللجوء إلى ميزة التحكيم الدولي، وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، وتحديد العوائق التي تقف حيالها والعمل على معالجتها

بعض التوصيات المثيرة للاهتمام! ويمكن اجمالها فى هذه النقاط:

- تأثير الاستثمارات الأجنبية على السيادة الوطنية:

- تحليل الآليات التي تتيحها العقود الاستثمارية للشركات الأجنبية للتأثير على السيادة الوطنية، بما في ذلك القوانين والممارسات التنظيمية.
- اقتراح تدابير فعالة لحماية السيادة الوطنية، مثل تعزيز الشراكة الحكومية–المجتمعية في صنع القرار وتطوير السياسات.

➢ علاقة الاستثمارات الأجنبية بالعمالة المحلية والمجتمعات المحلية:

- تحليل آثار الاستثمارات الأجنبية على فرص العمل والمجتمعات المحلية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.
- تقديم توصيات لتحسين هذه العلاقة من خلال تطوير برامج تدريب وتوظيف محلية، ودعم المشاريع المجتمعية.

➢ تجربة الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية:

- تحليل العوامل الرئيسية التي أدت إلى نجاح تلك التجارب، مثل السياسات الاقتصادية المناسبة والبنية التحتية المتطورة.
- استخلاص الدروس المستفادة وتوصيات لتطبيقها في السياق الوطني للدول النامية الأخرى.

ومن المهم أيضًا تضمين دراسات حالة وأمثلة عملية لتوضيح نقاط التحليل والتوصيات التي تقدمها، ويمكن استخدام المنهج الاستقرائي لاستعراض الأدبيات السابقة والدراسات المشابهة.

المصادر والمراجع

١. النعماني، سعد عبد العزيز، المركز القانوني للمستثمر الاجنبي فى اليمن ومصر، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الاولي، القاهرة،عام ٢٠٠٢، ص ٧٦ – ٧٩

٢. سعود، بن محمد العتيبي: "تأثير التنمية الاقتصادية على تغيير قيم الأفراد"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مركز النشر العلمي، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠٠٣، ص٩٥-٩٨.

٣. تقرير الامين العام، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والعشرون ١٩٦٦،وتقرير اللجنه الخاسة للجمعية العامة فى دورتها الحادية والعشرون، اللجنه السادسة،الجلسات ٩٤٧ – ٩٥٥

٤. الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاربعون، الملحق رقم ١٧ (A/٤٠/١٧)، الفقرة ٣٦٠

٥. تقرير فريق العمل المعنى بالصكوك الدولية القابلة للتداول فى اعمال دورته الثانية عشر (A/CN.٩/٢١٥)، الفقره

٩٧، والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، والملحق رقم ١٧ (/A١٧/٣٧) (١٩٨٢)، الفقرة ٦٣

٦. الوثائق الرسمية للجمعية العامة،الدورة الثامنه والخمسون، الملحق رقم ١٧ (/A١٧/٥٨) (٢٠٠٣)المرفق الأول